

سياسة دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية الباكستانية (قرارات ومشاريع قوانين حكومية وغير حكومية أنموذجاً)

أ.د. خالق داد ملك

رئيس قسم اللغة العربية، جامعة بنجاب، لاهور

د. محمد نواز

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد

Abstract:

The Islamic Republic of Pakistan has always paid great attention to the support and dissemination of Arabic language through the establishment of universities and specialized institutes. Indeed governmental and non-governmental institutions are making efforts for the development of Arabic language. This research paper discovers the policy for the support of Arabic language in educational curricula in Pakistan. It also discusses various resolutions and bills submitted and cussed by governmental and non-governmental institutions to adopt Arabic language as a compulsory course at different educational levels. It thrown light on how the government of Pakistan focused on devising a policy to support Arabic language in curricula during the development of her national education policies declared in different years. It

identifies numerous motives to adopt Arabic language as a compulsory course while designing curricula at different levels of education. It investigates various challenges and problems being faced to pass the resolutions, bills and laws to support Arabic language. At the end, some suggestions, recommendations and findings are included.

Key words: Arabic language, policy, curricula, resolutions, bills, motives, challenges

مما لا مراء فيه أن جمهورية باكستان الإسلامية دولة مهتمة بدعم اللغة العربية منذ ظهورها إلى حيز الوجود حيث تولي الحكومة الباكستانية، والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات غير الحكومية اهتماماً بالغاً بدعم اللغة العربية ونشرها، وذلك من خلال إنشاء مراكز ومعاهد ومدارس وجامعات للاهتمام باللغة العربية، كما يتم بذل الجهود المكثفة لطباعة الكتب ونشرها باللغة العربية إلى جانب استقطاب أساتذة من خارج باكستان لتدريس اللغة العربية. وتقوم الحكومة الباكستانية بالتركيز على وضع السياسة لدعم اللغة العربية في المناهج الدراسية خلال وضع سياستها التعليمية الوطنية منذ سنوات حيث أقر البرلمان الباكستاني قراراً يجعل القرآن الكريم مادة إجبارية في جميع المدارس الحكومية لفهم القرآن الكريم والسنة النبوية.

مفهوم السياسة لغةً واصطلاحاً، والسياسة اللغوية:

قد ذكر ابن منظور الأفرقي (ت711هـ) بأن السياسة مصدر للفعل: ساس يسوس، وساس الأمر سياسة: قام به، وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم.⁽¹⁾ وقال الفيروز آبادي (ت816هـ): سست الرعية سياسة، أي أمرتها ونهيتها⁽²⁾، وقال الزبيدي: ومن المجاز سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيتها⁽³⁾. وأما في المعجم الإنجليزي فرجعت كلمة السياسة إلى "Policy" ومعناها بالعربية: "مجموعة

من الأفكار أو خطة يجب القيام بها في مواقف معينة تم الاتفاق عليها رسمياً من قبل مجموعة من الأشخاص، أو منظمة أعمال، أو حكومة، أو حزب سياسي⁽⁴⁾. والسياسة عند ابن سينا (ت428هـ) هي حسن التدبير الذاتي والجماعي وإصلاح الفساد الذي هو طريق السعادة⁽⁵⁾. وأما السياسة اللغوية فيعرفها لويس جان كالفي (Louis-Jean Calvet) بقوله "نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن"⁽⁶⁾. ويوضح الدكتور عمر أوزاينية بأن السياسة اللغوية هي مجموعة الخيارات الواعية القائمة بين اللغة والواقع الاجتماعي، تهدف إلى إحداث تغير محددة في الحياة اللغوية بموجب قرارات سياسية تتطلب عملية تخطيطية بطريقة عملية موضوعية وسائل علمية⁽⁷⁾، يفهم من هنا بأن السياسة اللغوية هي عبارة عن اتخاذ قرارات بشأن خيارات قد تكون قابلة للتنفيذ وقد لا تكون.

الوضعية اللغوية في باكستان: اللغة العربية بمثابة أم اللغات الباكستانية:

تُكتب اللغات الباكستانية بما فيها اللغة الأردية القومية بالأبجدية العربية، وأن عدداً كبيراً من الكلمات والمصطلحات للغة الأردية مأخوذة من اللغة العربية والتي تتم كتابتها بالخط العربي؛ ولذا نرى أن الاهتمام بتعلم اللغة العربية يساهم في فهم اللغة الأردية ولغات محلية أخرى في باكستان. ولا يمكن تطوير هذه اللغات إلا بمنح اللغة العربية مكانة أساسية على المستوى الوطني، ولا يمكن تحقيق الوحدة والتقارب بين هذه اللغات واللهجات ووضع مصطلحاتها العلمية المشتركة بدون أساس اللغة العربية وأبجديتها. وبناء عليه يمكننا القول إن اللغة العربية وأبجديتها تعمل بمثابة أم اللغات الباكستانية بما فيها الأردية والبنجابية والسندية والبشتوية والبلوشية والفارسية وغيرها. ونظراً إلى الوضعية اللغوية، لاسيما وضع اللغة العربية في باكستان، بدأ رجال الفكر التفكير في جعل اللغة العربية لغة رسمية لباكستان. وأشار إلى ذلك الدكتور إحسان حقي بقوله: "قد جاء يوم على

باكستان في أول عهد استقلالها كادت اللغة العربية فيها تكون لغة البلاد الرسمية".⁽⁸⁾

سياسة دعم اللغة العربية في الدستور الباكستاني لعام 1973م:

تنص المادة 31 من الدستور الباكستاني لعام 1873م على سياسة دعم اللغة العربية والاهتمام بنشر التعاليم الإسلامية بعنوان "الحياة الإسلامية"، ونص المادة فيما يلي:

1. يجب اتخاذ الخطوات التي تساعد مسلمي باكستان على المستويين الفردي والجماعي لتنظيم حياتهم وفق مبادئ الإسلام الأساسية وعقائده الأساسية، وتوفير كافة التسهيلات التي تساعد على فهم الحياة وفق القرآن الكريم والسنة النبوية.

2. يجب على الدولة بذل كافة جهودها للاهتمام بالتربية لمسلمي باكستان، وذلك بـ:

- أ. جعل القرآن الكريم والعلوم الإسلامية مادة إجبارية، والتشجيع على تعلم اللغة العربية وتسهيلها، والمساعدة في طباعة الكتب الدينية القيمة ونشر القرآن الكريم.
- ب. والعمل على تعزيز الوحدة الإسلامية، والحفاظ على القيم الإسلامية.
- ج. وإنشاء المؤسسات الخاصة أي الأوقات والمساجد التي تعمل على جمع الزكاة.⁽⁹⁾

ويفهم من هنا بأن الدستور الباكستاني يشجع الدولة على بذل الجهود لتدريس القرآن الكريم والدراسات الإسلامية كمادة إجبارية، وتسهيل عملية تعلم اللغة العربية لتطوير الوحدة والاهتمام بالمعايير الإسلامية الخلقية، وبناء عليه يجب الاهتمام بالتربية الإسلامية والعربية في النظام التعليمي. ويتضح من هنا أيضاً بأن الدستور الباكستاني يوقّر أساساً قيماً لإعطاء اللغة العربية مكانة أساسية كلغة الدين على المستوى الوطني، فتم إنشاء المراكز الوطنية المختلفة في كافة أنحاء البلاد لتعليم اللغة العربية بعد عام 1973م، وأيضاً جعلت الدراسات الإسلامية

مادة إجبارية تتضمن تعليم القرآن الكريم في عصر نظام الحكم للسيد ذوالفقار علي بوتو، ثم بعد ذلك في عصر الجنرال ضياء الحق جعلت الدراسات الإسلامية مادة إجبارية عبر إصدار المرسوم الرئاسي الذي يطلب تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في مرحلة الدراسة الثانوية بدءاً من عام 1982م، فأصبحت اللغة العربية مادة إجبارية في المرحلة الثانوية. (10)

وبدأ تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في الصف السادس والسابع والثامن، ثم بعد ذلك توقف هذا التدريس، وجاءت ردة فعل من قبل رجال الدين في باكستان عام 1985م وقدموا مذكرة للرئيس الباكستاني الجنرال ضياء الحق، وطلبوا منه العمل بالقرار الرئاسي بشكل تام، كما طالبوه يجعل اللغة العربية مادة إجبارية في الفصول الابتدائية أيضاً، ووفق النقطة الثالثة لهذا القرار تمت المطالبة بإصدار الأوامر لتوظيف معلمي اللغة العربية في نطاق واسع. فوافق الرئيس الباكستاني على طلبات العلماء، ولكن الظروف لم تتحسن ولم تنفذ هذه الطلبات. (11)

سياسة دعم اللغة العربية في توصيات مجلس الفكر الإسلامي (Council of Islamic Ideology)

قدم مجلس الفكر الإسلامي (CII) (Council of Islamic Ideology) توصيات لدعم اللغة العربية في تقريره السنوي عام 2009-2010م لأداء مسؤوليته الدستورية تجاه حث مسلمي باكستان على تنظيم حياتهم حسب مبادئ الإسلام الجوهريّة وفق مادة رقم (a) (1) 230 من الدستور الباكستاني عام 1973م، وهذه التوصيات فيما يلي:

1. يجب إعطاء أهمية أساسية للغة العربية في نظام التعليم الباكستاني.
2. يجب جعل تدريس اللغة العربية على المستويين الابتدائي والثانوي تدریساً إجبارياً.

3. يجب تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في المؤسسات التي تدرس فيها مواد قد تحتاج إلى تعليم اللغة العربية مثل القانون.
4. يجب وضع السياسة المتعلقة بتعليم اللغة العربية، ووضع مناهجها التدريسية وفق أساليب علمية حديثة، ويتم تدريس اللغة العربية كـ " لغة " بطريقة مباشرة.
5. يتم إنشاء مؤسسة تعمل لنشر اللغة العربية وتطويرها.
6. يتم وضع مشروع القانون من قبل قسم البحث لمجلس الفكر الإسلامي بتعاون أحد مسؤولي وزارة التعليم بهدف إلى وضع صياغة قانونية لعملية تدريس اللغة العربية، ويتم إرسال مشروع القانون إلى مؤسسات معنية بعد الحصول على موافقة من رئيس مجلس الفكر الإسلامي في هذا الشأن.⁽¹²⁾
- وبناء عليه تم إعداد صياغة مشروع القانون لدعم اللغة العربية من قبل قسم البحث للمجلس، وكانت أهدافه تتمثل فيما يلي:

The bill seeks enabling the school, college and university going youth to have better knowledge and understanding of the language of primary sources of Islamic Shariah- the Arabic- and thereby helping them to mould their lives in accordance with the injunctions of Islam as contained in the Holy Quran and Sunnah. The bill also seeks to give legislative effect to the recommendations of the Council of Islamic Ideology as formulated in its 178th meeting held on 4-5 June 2010.⁽¹³⁾

يسعى مشروع القانون إلى تمكين شباب المدارس والكليات والجامعات من الحصول على معرفة وفهم أفضل للغة مصادر أساسية للشريعة الإسلامية - العربية - ومن ثم يساعدهم في تشكيل حياتهم وفق تعاليم الإسلام الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، كما يسعى المشروع أيضاً إلى منح الأثر التشريعي لتوصيات قدمها مجلس الفكر الإسلامي في اجتماعه الـ 176 بتاريخ 4-5 يونيو عام 2010م.

سياسة دعم اللغة العربية في مشروع القانون للتعليم الإلزامي للغة العربية
عام 2015م:

(Compulsory Education of Arabic Act 2015)

تم تقديم مشروع القانون للتعليم الإلزامي للغة العربية من قبل مولانا محمد خان شيراني، رئيس مجلس الفكر الإسلامي (Council of Islamic Ideology) والسيدة نعيمة كشور خان، عضو البرلمان الباكستاني في عام 2015م، ونص مشروع القانون فيما يلي:

A bill Provide for teaching of Arabic as compulsory subject and legal provision for education, promotion and development of Arabic in educational institutions as a compulsory subject.

Whereas, in the Constitution of Islamic Republic of Pakistan, Article 31(2) (a) envisage to provide encouragement and to facilitate the teaching of Arabic language:

Whereas Arabic is the language of the Quran and Sunnah which are the eternal source of Islamic communications, and whereas the education of Arabic language from class 1 to XII, and the education of Arabic at degree level in such professional institutions where the subjects of law, Islamic jurisprudence and Shariah are taught will ensure the better understanding of Arabic books comprising the text of Holy Quran, Sunnah and fiqh.⁽¹⁴⁾

يوفر مشروع القانون تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية حيث تشجع المادة (31) (2) (أ) من دستور جمهورية باكستان الإسلامية على تدريس اللغة العربية نظراً إلى أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم والسنة النبوية، وحيث أن تعليم اللغة العربية من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، وعلى المستوى الجامعي في المؤسسات المهنية التي تُدرس فيها القانون وأصول الفقه والشريعة، يضمن الفهم الصحيح للكتب العربية التي تتضمن القرآن الكريم والسنة النبوية والتفسير والفقه.

وتم وضع عنوان القانون بـ "Compulsory Education of Arabic Act 2015" ويتم تطبيقه في باكستان كلها، وفيما يلي النص الإنجليزي للقانون:

It is hereby enacted as follows:

1. Short title, extent and commencement:

(1) This act may be called the Compulsory Education of Arabic Act, 2015.

(2) It shall extend to the whole of Pakistan, and

(3) It shall come into force at once.

2. By recognizing the importance of the teaching of Arabic language in the Muslim society like Pakistan, by using direct method, Arabic language shall be taught as compulsory subject at primary, secondary and intermediate level.

3. At degree level, Arabic language shall be taught as compulsory subject only in those courses, which are concerned with the teaching of Law, Shariah, Islamic Jurisprudence and fiqh.

4. The formulation of policy for teaching of Arabic language as compulsory subject, prescription of teaching method and the task for prescribing syllabus shall be carried out according to the latest and scientific methods.

5. An institution at central and provisional level shall be established which will work effectively for the development and promotion of Arabic language. (15)

ويتم سن هذا القانون فيما يلي:

1. عنوانه المختصر وتوسيعه وتنفيذه:

1. قد يُسمى هذا القانون بـ "التعليم الإجباري للعربية عام 2015م".

2. ويتم توسيعه إلى باكستان كلها.

3. ويدخل حيز التنفيذ على الفور.

2. اعترافاً بأهمية تدريس اللغة العربية في المجتمع الإسلامي مثل باكستان عبر استخدام أسلوب مباشر، يتم تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية على المستوى الابتدائي والثانوي والمتوسط.
3. على المستوى الجامعي يتم تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في المناهج المتعلقة بتدريس القانون والشريعة والفقهاء وأصوله فقط.
4. يتم وضع سياسة تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية، وتوجيهات لتبني أسلوب تدريسها، ووضع مناهجها الدراسية وفق أساليب حديثة وعلمية.
5. يتم إنشاء مؤسسة على المستويين المركزي والإقليمي، وتعمل هذه المؤسسة بشكل فعال لتنمية وتطوير اللغة العربية.

أهداف مشروع القانون:

تم توضيح أهداف مشروع القانون فيما يلي:

The aim and objective of the Bill is to create better understanding of Arabic language amongst the students of schools, colleges and universities, which is the source of Islamic Sharia, and constitutently provide help to change their lives according to Islamic junctions enshrined in the Holy Quran and Sunnah. The objectives of the Bill is to act upon recommendations made by Islamic Ideology Council which has approved the similar recommendations in the form of a bill in 178th session held on 4-5 June,2010 in this regard. These recommendations of council have been included in Council's Annual Report 2009-10 (Page 230-232) and the said report of the council has been presented in both houses of the parliament on 16 March 2014.⁽¹⁶⁾

يهدف المشروع إلى خلق التفاهم الجيد للغة العربية بين طلاب المدارس والكليات والجامعات حيث تعتبر اللغة العربية مصدراً للشريعة الإسلامية، وتوفر مساعدة لتغيير مسار الحياة حسب التعاليم الإسلامية المنصوص عليها في القرآن

الكريم والسنة النبوية، وأيضاً يهدف المشروع للعمل على توصيات تم وضعها من قبل مجلس الفكر الإسلامي (CII) الذي وافق على توصيات مماثلة في صورة مسودة في جلسته الـ 178 المنعقدة بتاريخ 4-5 يونيو عام 2010م في هذا الشأن. وتم إدراج هذه التوصيات في التقرير السنوي للمجلس لعام 2009-2010م. وتم إجراء المناقشة حول المسودة في جلسة البرلمان من قبل البرلمانين، وجاءت وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن، وتعارضت وزارة إدارة وتنمية العاصمة (CADD) (Capital Administration and Development Division) هذه المسودة بسبب بسيط هو عدم تواجد عدد كاف لمعلمي اللغة العربية، وأعربت السيدي نفيسة ختك عن رأيها بأن التعريف باللغة العربية كمادة إجبارية يسمح للطلاب بتعليم القرآن الكريم وفهمه منذ بداية دراستهم، ويساعدهم في الحصول على وظائف مختلفة⁽¹⁷⁾.

**سياسة دعم اللغة العربية في مقترحات اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ
الباكستاني:**

يؤكد مجلس الفكر الإسلامي (CII) على ضرورة الاهتمام بإعطاء اللغة العربية مكانة خاصة في باكستان على المستوى الرسمي والوطني والشعبي والتعليمي، ونظراً إلى توصيات المجلس وتقاريره وافق أعضاء اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ الباكستاني في اجتماعها في 22 نوفمبر عام 1990م على مقترحات عديدة بما فيها:

1. تنص المادة (هـ) بعنوان "التعليم الابتدائي" على أنه يجب تدريس اللغة العربية مع اللغة الأردية بدءاً من الصف الأول الابتدائي عبر اتخاذ إجراءات لازمة ومؤثرة لتدريسها في مراحل التعليم الأخرى بعد المرحلة الابتدائية.
2. تنص المادة بعنوان "اللغة العربية والدراسات الإسلامية" على أنه يجب الاهتمام الخاص بالإتقان في المحادثة العربية، والاستفادة من المسلمين العرب

بتعاون الدول العربية في هذا الصدد، كما يجب استخدام أجهزة سمعية وبصرية لتعليم اللغة العربية في المدارس والكليات.

3. تنص المادة 3. أ. على أن تعتبر اللغة العربية جزءاً أساسياً دائماً من مادة الدراسات الإسلامية.⁽¹⁸⁾

سياسة دعم اللغة العربية في قانون تطبيق الشريعة عام 1991م:

تمت إضافة " قانون تطبيق الشريعة لعام 1991م " إلى الدستور الباكستاني في عام 1991م بعد الموافقة عليه من قبل أعضاء مجلس الشورى والبرلمان الباكستاني، وتنص المادة 6 من هذا القانون بعنوان " تعليم الشريعة والتدريب في الشرعية" على أن الدولة تقوم باتخاذ إجراءات لازمة لتحقيق ما يلي:

(أ) تعليم الشريعة، والتدريب في الشريعة، والفقهاء الإسلامي، وكافة فروع أخرى للقوانين الإسلامية على المستويات الملائمة للتعليم والتدريب المهني.

(ب) إدراج مقررات دراسية للشريعة في المناهج الدراسية لكليات القانون.

(ج) تعليم اللغة العربية

(د) توفير خدمات أشخاص مؤهلين في الشريعة والفقهاء الإسلامي والإفتاء في نظام القضاء.⁽¹⁹⁾

ثم بعد ذلك قامت اللجنة التعليمية الدائمة لمجلس الشيوخ الباكستاني بعقد اجتماعها 17 أكتوبر عام 1992م، وأكدت فيه على أنه من الضروري أن يتم جعل اللغة العربية مادة إجبارية في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية إضافة إلى الاهتمام بتعليم القرآن الكريم وفهم مبادئ الإسلام لتربية الأجيال الناشئة على المستويين الإسلامي والوطني.⁽²⁰⁾

سياسة دعم اللغة العربية في مذكرة مقدمة إلى لجنة قانون الشريعة الفيدرالية عام 1990م:

تم تقديم مذكرة لتعزيز مكانة اللغة العربية إلى لجنة قانون الشريعة الفيدرالية في ديسمبر عام 1990م من قبل عدد كبير من العلماء من الأحزاب

الدينية والسياسية لمراجعة المقترحات حول قانون الشريعة قبل تقديمه إلى الجمعية الوطنية الباكستانية في صورة نهائية، وتمت مطالبة الحكومة الباكستانية بإضافة مادة جديدة إلى قانون تطبيق الشريعة، ونستعرض نص المذكرة على النحو التالي:

"بما أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم والحديث والفقهاء، مع كونها لغة كافة العلوم والمصادر الشرعية التي لا بدّ من معرفتها للاستفادة من العلوم الشرعية بصفة مباشرة، ولتطبيق الشريعة أيضاً، ولذا يجب أن يتم تدريس العربية كلغة إجبارية من الصف الأول الابتدائي إلى مرحلة البكالوريوس في كافة المراحل التعليمية، ويجب أيضاً أن تبقى اللغة العربية مفضلة على كافة اللغات الأخرى بسبب كونها لغة الدين والشرعية إذا كانت هناك أية منافسة بين اللغات الباكستانية في أي وقت، وكذلك تتمتع بكافة الحقوق المختصة بأية لغة أخرى على المستويات الرسمية والوطنية والإقليمية لتحقيق الأهداف المختلفة بما فيها تعزيز القواعد العلمية والفكرية لبناء كافة مجالات الحياة على قاعدة القرآن الكريم والسنة النبوية، وتوفير التربية للشعب الباكستاني للاستفادة المباشرة من القرآن الكريم والسنة النبوية والفقهاء والعلوم العربية والإسلامية الأخرى، وتقوية اللغة الأردنية وكافة اللغات المحلية لغوياً ودينيّاً على أساس لغة الشريعة نظراً إلى أن كافة اللغات تكتب بالأبجدية العربية، ومعظم الكلمات والمصطلحات فيها مأخوذة من اللغة العربية، وتعزيز العلاقات اللغوية والشرعية مع الدول العربية والإسلامية"⁽²¹⁾.

و"بما أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم والحديث النبوي ولغة العلوم والأمة الإسلامية المشتركة الدائمة، وبما أن كافة اللغات الباكستانية تُكتب بالأبجدية العربية، ومعظم الكلمات والمصطلحات فيها تؤخذ من اللغة العربية، فيتم جعل اللغة العربية لغة رسمية وطنية لباكستان مع اللغة الأردنية مثل أغلبية الدول الإسلامية، كما أنه يتم جعل اللغة العربية مادة إجبارية من مرحلتها الصف الأول الابتدائي إلى مرحلة البكالوريوس"⁽²²⁾.

سياسة دعم اللغة العربية في مشاريع السياسات التعليمية الوطنية للحكومة الباكستانية:

تم الاهتمام بدعم اللغة العربية في السياسات التعليمية الوطنية المختلفة التي تم وضعها من قبل الحكومة الباكستانية، ونستعرض بعضها على النحو التالي:

1. مؤتمر التعليم الوطني عام 1947م (National Education Conference)

دعا القائد الأعظم محمد علي جناح مؤسس باكستان إلى عقد مؤتمر التعليم الوطني في مدينة كراتشي خلال فترة 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر عام 1947م حيث قدم فيه توجيهات أساسية للتنمية التعليمية المستقبلية للبلاد، وجاءت توصيات في نهاية المؤتمر بما فيها: توفير التعليم المجاني والإجباري في باكستان، ودعم التعليم بالقيم الإسلامية، والتركيز على العلوم والتعليم التقني⁽²³⁾. وأيضاً أكد مؤتمر التعليم الوطني على ضرورة الاهتمام بما يلي:

Education system in Pakistan should be inspired by Islamic ideology; Religious instructions should be compulsory for Muslim students in schools and colleges. Similar facility may be provided for other communities should they so desire.⁽²⁴⁾

يجب أن يتم تشجيع النظام التعليمي في باكستان بالفكر الإسلامي، ويجب أن تكون توجيهات دينية ضرورية للطلاب المسلمين في المدارس والكليات، وقد يتم توفير نفس التسهيلات لمجتمعات أخرى ترغب في ذلك.

2. لجنة التعليم الوطنية عم 1959م (National Commission on Education)

خاطب الرئيس الباكستاني الجنرال محمد أيوب خان لجنة التعليم الوطنية 5 يناير عام 1959م، وجعلت هذه اللجنة التعليم الديني إجبارياً، وعزّفت التعليم الديني في ثلاث مراحل هي:

1. يكون التعليم الديني إجبارياً على المستوى المتوسط.
2. ويكون اختيارياً على المستوى الثانوي.
3. ويتم إجراء البحوث على المستوى الجامعي⁽²⁵⁾.

3. سياسة التعليم الوطنية عام 1978م (National Education Policy)

وفق سياسة التعليم الوطنية عام 1978م تم الاعتراف بشهادات المدارس الدينية من قبل الحكومة الباكستانية، وتم تعيين معلمي اللغة العربية، وتم جعل تعليم القرآن الكريم إجبارياً، ويتم بذل الجهود لتبني اللغة الأردية كوسيلة التعليم على المستوى الابتدائي⁽²⁶⁾.

4. سياسة التعليم الوطنية عام 1979م (National Education Policy)

أعلن برنامج سياسة التعليم الوطنية لعام 1979م أهداف التعليم التالية:

To foster in the hearts and minds of the students a deep and abiding loyalty to Islam and accordingly undertook to review the entire curricula to ensure adequate content on Islam and ideology of Pakistan, in addition to teaching of Arabic at Middle level and making teaching of Islamiyat and Pakistan studies as compulsory subjects up to undergraduate level. Mosque schools and Maktab schools were required to teach Nazira Quran while other students were required to complete Nazira Quran before appearing for Secondary School Examination.⁽²⁷⁾

تعزيز الوفاء المستدام والعميق للإسلام في قلوب الطلاب، والتعهد بمراجعة المناهج الدراسية بالكامل لضمان المحتوى الكافي عن الإسلام وأيدولوجية باكستان بالإضافة إلى تعليم اللغة العربية على المستوى المتوسط، وجعل تدريس الدراسات الإسلامية والدراسات الباكستانية مادة إجبارية على المستوى الجامعي،

وتمت مطالبة المساجد والكتاتيب بتعليم القرآن الكريم، وكما تمت مطالبة طلاب آخرين باستكمال تعليم القرآن قبل مرحلة الثانوية العامة.

5. سياسة التعليم الوطنية عام 1992م (National Education Policy)

تم اعلان سياسة التعليم الوطنية عام 1992م وكان أبرز أهدافها تطوير القيم الدينية عبر التعليم، واستخدام الوسائل الإلكترونية لتطوير القطاع الخاص للمساهمة في تعزيز المعرفة. وبموجب هذه السياسة التعليمية تم الاهتمام بتدريس القرآن الكريم مادة إجبارية.

Teaching of Nazira Quran was retained as compulsory component of school education. However, meaning and the detailed commentary of selected verses of the Holy Quran was emphasized at Secondary and Higher Secondary level. (28)

استمر تدريس القرآن الكريم كمادة إجبارية على مستوى التعليم المدرسي، ومع ذلك، تم التأكد على المعنى والتعليق المفصل للآيات المختارة من القرآن الكريم على المستويين الثانوي والعالي.

6. سياسة التعليم الوطنية عام 1998-2010م (National Education Policy)

تتضمن أهداف سياسة التعليم الوطنية عام 1998-2010م ما يلي:
Ideology of Islam forms the genesis of the state of Pakistan. The country cannot survive and advance without placing the entire system of education on a sound Islamic Foundation. Teaching of Nazira Quran was continued as compulsory from grade 1 to grade VIII, while translation and explanation of selected verses from the Holy Quran was offered at Secondary and Higher Secondary level. (29)

تشكل ايدلوجية الإسلام نشأة دولة باكستان. ولا يمكن للبلاد البقاء والتقدم بدون وضع نظام التعليم بأكمله على قاعدة إسلامية سليمة. استمر

تدريس القرآن الكريم كمادة إجبارية من الصف الأول إلى الصف الثامن، وأما ترجمة وتفسير الآيات المختارة من القرآن الكريم فتم عرضها على المستويين الثانوي والعالى.

7. سياسة التعليم الوطنية لعام 2017م (National Education Policy)

تهدف سياسة التعليم الوطنية لعام 2017 ما يلي:

Arabic as compulsory part will be integrated in Islamiyat from Middle to Higher Secondary level to enable the students to understand the Holy Quran. Arabic as elective subject shall be offered properly at Secondary and Higher Secondary level with Arabic literature and grammar in its course to enable the learners to have command in the language.⁽³⁰⁾

اللغة العربية كمادة إجبارية يتم دمجها مع مادة الدراسات الإسلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى الثانوي لتمكين الطلاب من فهم القرآن الكريم. وأن اللغة العربية كمادة اختيارية يتم عرضها بشكل ملائم على المستويين الثانوي والعالى مع الأدب العربي والقواعد لتمكين الطلاب من أن يكون لديهم مهارة في اللغة العربية.

وتؤكد سياسة التعليم على ضرورة الاهتمام بتعيين معلمين لتدريس اللغة العربية. Well-qualified teachers shall be appointed for teaching Arabic, Islamiyat and Tajweed-o-Qirat and pre-service and post service training in the relevant subjects shall be arranged to update their knowledge and teaching experience, The curriculum in Islamiyat, Arabic and Moral Education of public sector will be adopted by the private institutions to make uniformity in the society.⁽³¹⁾

يتم تعيين معلمين لتدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية والتجويد والقراءة، ويتم تنظيم التدريب لمعلمي اللغة العربية قبل تدريس اللغة العربية وبعده لتطوير معرفتهم وخبرتهم التدريسية، ويتم تبني المنهج الدراسي لمادة الدراسات

الإسلامية واللغة العربية والتعليم الخلقى للقطاع العام من قبل المؤسسات الخاصة لتحقيق الوحدة والاتساق في المجتمع.

سياسة دعم اللغة العربية في قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية في باكستان:

قد ذكر الدكتور إسرائيل ولفنسون وضع اللغة العربية خلال الفتوح الإسلامية التي شهدت امتداداً كبيراً حتى وصلت إلى الهند بقوله: قد كان القرن الأول للهجرة عظيماً من كل وجه، فقد ارتفع شأن اللغة العربية ارتفاعاً لا نظير له، وامتدت الفتوح الإسلامية امتداداً كبيراً جداً حتى وصلت إلى الهند من ناحية، وإلى بحر الظلمات من ناحية أخرى⁽³²⁾. وقد تحدث الدكتور إحسان حقي بقوله: لاشك أن المناطق الباكستانية الممتدة من مكران إلى السند ومولتان هي أقدم المناطق في شبه القارة الهندية التي سادت فيها اللغة العربية كلغة رسمية لأربعة قرون⁽³³⁾.

ويتضح من هنا بأن اللغة العربية كانت لها صلة مباشرة بما جرى لدعم اللغة العربية في أعقاب استقلال باكستان من الهند. فبدأ أفراد الشعب الباكستاني والقادة ورجال الفكر أن يتفكروا في جعل اللغة العربية لغة رسمية لباكستان، وبناء على ذلك نرى قرارات وتوصيات مختلفة تم إصدارها لتوفير اللغة العربية مكانة اللغة الرسمية في باكستان في المؤتمرات والمحافل والندوات الدولية المختلفة، ونستعرض بعضها فيما يلي:

1. القرار الذي تم إصدارها من قبل مشاركي المؤتمر الذي عقدتها جمعية حزب الله في مدينة " سلهت " من باكستان الشرقية أي البنجلاديش الحالية في يناير عام 1951م⁽³⁴⁾.

2. القرار الذي أصدرها حزب الرابطة الإسلامية الذي أيد فكرة تعريب البلاد، في اجتماعه المنعقد في عام 21 يناير عام 1951م، ويوصي هذا القرار بإعطاء اللغة العربية مكانة اللغة الرسمية في باكستان⁽³⁵⁾.

3. تم تقديم التعديل الدستوري من قبل محمد علي بوغرا رئيس الوزراء الباكستاني السابق في المجلس الدستوري الباكستاني 7 مايو عام 1954م بهدف إلى إضافة باب جديد بعد الباب الثامن من تقرير لجنة المبادئ الإسلامية لوضع الدستور الإسلامي حيث تنص المادة الرابعة على " أن يجب تدريس اللغة العربية والأردية والبنغالية في المدارس الثانوية"، وأما في المادة الخامسة فإنها تنص على " يجب على الدولة استخدام كافة وسائلها لتطور لغة وطنية مشتركة"⁽³⁶⁾.

فكسبت القرارات والتوصيات والمقترحات حول تطوير اللغة العربية تأييداً من قبل عدد كبير من أعضاء المجلس الدستوري الباكستاني ورجال الدين والفكر في باكستان الشرقية والغربية، ولكن لم تكمل هذه المحاولات بنجاح، وأشار إلى ذلك الدكتور احسان حقي بقوله: قد جاء يوم على باكستان في أول عهد استقلالها كادت اللغة العربية تكون لغة رسمية للبلاد⁽³⁷⁾.

وبدأت تقل مكانة اللغة العربية في أعقاب عملية انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية في عام 1971م حيث لم تتلق مكانة اللغة العربية كلغة تعليمية سوى كونها مادة اختيارية في المدارس الثانوية والكليات والجامعات المختلفة منذ العصر البريطاني، وبلا ريب يتم بذل الجهود المكثفة من قبل رجال الدين والفكر وأصحاب المدارس الدينية لتوفير الحماية التامة للغة العربية عبر الاهتمام ببناء مساجد ومدارس دينية مختلفة في كافة أرجاء باكستان الشرقية والغربية، ويستمر هذا الاهتمام البالغ باتخاذ خطوات فعالة تجاه نشر اللغة العربية وازدهارها في باكستان.

بواعث وضع السياسة لدعم اللغة العربية في المناهج الدراسية الباكستانية

هناك عدة بواعث تقف وراء الاهتمام بوضع السياسة لدعم اللغة العربية في المناهج الدراسية في باكستان، ونستعرض بعضها فيما يلي:

1. يشجع دستور جمهورية باكستان الإسلامية على تدريس اللغة العربية حيث تنص المادة 31 على أن الدولة يجب عليها بذل كافة جهودها للاهتمام بالتربية لمسلمي باكستان وتشجيعهم على تعليم اللغة العربية.
2. جعلت الدراسات الإسلامية مادة إجبارية تتضمن تعليم القرآن الكريم في عهد حكومة السيد ذوالفقار علي بوتو، ثم بعد ذلك في عصر الجنرال ضياء الحق عبر إصدار القرار الرئاسي الذي يطلب تدريس العربية كمادة إجبارية في التعليم الثانوي بدءاً من عام 1982م، فتم الاهتمام بذلك لوضع السياسة لدعم اللغة العربية في المناهج الدراسية لمختلف المراحل الدراسية.
3. إن اللغة العربية لغة القرآن الكريم والسنة النبوية، ويضمن تعليم اللغة العربية في مختلف المراحل الدراسية الفهم الصحيح للقرآن الكريم والسنة النبوية، فيمكن القول بأن ذلك كان سبباً يقف وراء وضع السياسة لدعم اللغة العربية في المناهج الدراسية.
4. يسافر عدد كبير من المواطنين الباكستانيين إلى الدول العربية لغرض التجارة مما يؤدي إلى زيادة معرفتهم باللغة العربية، وكذلك أنهم في حاجة إلى ترجمات عربية لوثائقهم التجارية وشهاداتهم، وتم الاهتمام باللغة العربية من قبل عدة المؤسسات والشركات التجارية الباكستانية، فساهم كل ذلك في انتشار اللغة العربية بين أفراد الشعب الباكستاني بشكل واسع. ونظراً إلى ذلك قد تم الاهتمام بوضع السياسة لدعم اللغة العربية على المستويات المختلفة بما فيها المستوى المؤسسي والتجاري والحكومي.
5. إن كافة اللغات واللهجات الباكستانية تتم كتابتها بالحروف العربية، وأن عدداً كبيراً من كلماتها ومصطلحاتها مأخوذة من اللغة العربية، فيمكن القول بأن كل ذلك أدى إلى الاهتمام بوضع السياسة لدعم اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، وتم بذل الجهود لجعلها مادة إجبارية في المراحل الدراسية المختلفة.

6. يعتبر تعلم اللغة العربية واجباً دينياً لمواطني باكستان من أجل فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، فالعربية ضرورة كل مواطن من مواطني باكستان، فتم الاهتمام بوضع السياسة لدعم اللغة العربية لاسيما جعلها مادة إجبارية في المناهج الدراسية في المراحل الدراسية المختلفة عبر إصدار قرارات من قبل الحكومة ورجال الدين ومسؤولي المؤسسات التعليمية.

7. توجد اللغة العربية ضمن مقررات ومناهج أساسية للتعليم والتدريس في المدارس والمعاهد والجامعات المختلفة سواء كانت الأهلية أو الحكومية، ولذا يتم الاهتمام بدعم اللغة العربية لجعلها مادة إجبارية في المناهج الدراسية خلال وضع السياسات التعليمية الوطنية التي وضعتها الجهات الحكومية المعنية الباكستانية في عصور مختلفة.

8. يعرف معظم المواطنين الباكستانيين اللغة العربية قراءةً وكتابةً مع فهم عدد كبير من الكلمات العربية المستخدمة في حياتهم الفردية والاجتماعية، ويقومون بتلاوة القرآن الكريم، ويعرفون الحروف العربية، ويسعون إلى تعلم اللغة العربية لفهم القرآن الكريم مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالتفكير في سياسة دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية.

9. تبرز ملامح الثقافة الإسلامية في باكستان خلال الاهتمام بعقد احتفالات الأعياد والمناسبات الخاصة والتقاليد الباكستانية إضافة إلى استخدام مصطلحات عربية مثل المسجد والطلاق والنكاح والجنابة والدعاء والحج والزكاة وغيرها، وأسلوب كتابة اللغة الأردية بالأبجدية العربية، وكلمات ومصطلحات مأخوذة من اللغة العربية، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بوضع السياسة لدعم اللغة العربية في المناهج الدراسية لتمكين أفراد الشعب من تعلم اللغة العربية لفهم الثقافة الإسلامية والعربية.

10. شهدت العلوم العربية والإسلامية تطوراً هائلاً في باكستان حيث يتم تدريسها في المدارس الدينية، والمدارس الخاصة والكليات والجامعات، ونظراً إلى

هذه التطورات المدهشة يتم الاهتمام بوضع السياسة المنتظمة والمنسقة لدعم اللغة العربية عبر إصدار قرارات حكومية وغير حكومية في عصور مختلفة. تحديات وصعوبات في تنفيذ قرارات حكومية وغير حكومية لسياسة دعم اللغة العربية:

- هناك عدة تحديات وصعوبات تعرقل تنفيذ قرارات وتوصيات وسياسات تجاه دعم اللغة العربية بشكل عام وجعلها مادة إجبارية في المناهج الدراسية في مختلف المراحل الدراسية بشكل خاص، ونستعرض بعضها على النحو التالي:
1. فيما يتعلق بمؤتمر التعليم الوطني عام 1947م لم يتم تنفيذ قراراته بما فيها دعم التعليم بالقيم الإسلامية بأسباب عديدة بما فيها زيادة عدد المهاجرين بعد استقلال باكستان من الهند بالإضافة إلى مشاكل إدارية ومواصلة النظام الاستعماري البريطاني في البلاد.
 2. أما لجنة التعليم الوطنية عام 1959م التي دعت إلى جعل التعليم الديني إجبارياً فلم يتم تنفيذ توصياتها بسبب موارد محدودة، وفيما يتعلق بسياسة التعليم الوطنية عام 1970م فلم يتم تنفيذ توصياتها أيضاً بسبب الحرب مع الهند، وانفصال باكستان الشرقية من باكستان الغربية، واختيار الحكومة العسكرية.
 4. لم يتم تنفيذ توصيات سياسة التعليم الوطنية عام 1979م بما فيها التعهد بمراجعة المناهج الدراسية إضافة إلى تعليم اللغة العربية على المستوى المتوسط بسبب النقص في التخطيط والموارد المالية. وأما سياسة التعليم الوطنية عام 1992م التي اهتمت بمواصلة تدريس القرآن كمادة إجبارية في مرحلة التعليم المدرسي فلم يتم تنفيذها بسبب التغيير في المشهد السياسي للبلاد.
 5. تعاني سياسات تدريس اللغة العربية في باكستان من ضعف التواصل، وقلة الدعم من أصحاب المصلحة، وعدم التعهد بتنفيذ السياسة من قبل منفيدي السياسات، وعدم مقارنة متواصلة ملائمة تجاه تحقيق أهداف السياسة، وفجوة

بين منفذي السياسة ومستفيدين منها مما يؤدي إلى خلق عراقيل جادة تعوق عملية تنفيذ السياسات.

6. فشلت عدة المبادرات لتنفيذ سياسة دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية بسبب آلية إدارية ضعيفة على المستوى الجذري، والتدريبات الضعيفة، والتعهد السياسي المنخفض، وعدم تواجد مبادرات فعالة.

7. حسب تقرير يونيسكو عام 2005م أن موارد مالية غير كافية للتعليم في باكستان تعرقل عملية تنفيذ السياسة، وحسب تقرير البنك الدولي 2000م أن الموارد يجب ضمانها من قبل منفذي السياسة وصانعيها قبل تنمية السياسة، وتتضمن هذه الموارد عدداً كافياً من موظفين، والدعم المالي الكافي، وموظفين مدرسين، ولكن لم يتم توفير موارد كافية لتنفيذ سياسة دعم اللغة العربية على المستوى الحكومي والمحلي.

8. هناك عوامل مزمنة أخرى تعرقل عملية تنفيذ سياسة دعم اللغة العربية بشكل واضح في باكستان، ولا تتعلق هذه العوامل بعملية التنفيذ فحسب بل أن لها صلة بصانعي السياسة، والمناخ العام الذي تُنفذ فيه سياسات.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

أ. الاستنتاجات:

1. تعتبر اللغة العربية أم اللغات الباكستانية حيث تتم كتابة اللغات الباكستانية بما فيها اللغة الأردية والبنجابية والسندية والبشتوية والبلوشية والكشميرية والفارسية بالأبجدية العربية، وأن عدداً كبيراً من الكلمات والمصطلحات للغة العربية مأخوذة من اللغة العربية بصفة مباشرة، ونظراً إلى الوضعية اللغوية لاسيما وضع اللغة العربية في باكستان، بدأ رجال الفكر التفكير في جعل اللغة العربية لغة رسمية لباكستان.

2. يهتم الدستور الباكستاني لعام 1973م بسياسة دعم اللغة العربية والتعاليم الإسلامية بعنوان الحياة الإسلامية حيث تشجع المادة 31 على تعلم اللغة العربية وتساعد على طباعة الكتب الدينية القيمة ونشر تعاليم القرآن الكريم.

3. تم تقديم مسودة القانون للتعليم الإلزامي للغة العربية عام 2015م في البرلمان الباكستاني لتدريس اللغة العربية كمادة إجبارية على المستوى الابتدائي والثانوي والمتوسط، وتدريسها كمادة إجبارية في مناهج دراسية متعلقة بتدريس القانون والشريعة والفقه وأصوله على المستوى الجامعي، وبموجبها يتم وضع سياسة تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية وتقديم توجيهات أسلوب تدريسها، ووضع مناهجها الدراسية وفق أساليب حديثة.

4. نظراً إلى توصيات مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني (CII) وافق أعضاء اللجنة الخاصة لمجلس الشيوخ الباكستاني على مقترحات عديدة بما فيها تدريس اللغة العربية مع اللغة الأردية بدءاً من الصف الأول الابتدائي، والاهتمام الخاص بالمحادثة العربية، واستخدام الوسائل السمعية والبصرية لتعليم اللغة العربية في المدارس والكليات.

5. تمت إضافة قانون تطبيق الشريعة عام 1991م إلى الدستور الباكستاني في عام 1991م بعد الموافقة عليه من قبل أعضاء المجلس والبرلمان الباكستاني المكون من الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ، وتنص المادة 6 من هذا القانون على أن الدولة يجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة الفعالة لنيل الأهداف بما فيها تعليم اللغة العربية.

6. عقدت اللجنة التعليمية الدائمة التابعة لمجلس الشيوخ الباكستاني اجتماعها 17 أكتوبر عام 1992م، وأكدت فيه على ضرورة جعل اللغة العربية مادة إجبارية في كافة مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

7. قدم عدد كبير من العلماء من الأحزاب الدينية والسياسية مذكرة إلى لجنة قانون الشريعة الفيدرالية في ديسمبر عام 1990م مطالبين الحكومة الباكستانية

بإضافة مادة جديدة إلى قانون تطبيق الشريعة قبل تقديمه إلى البرلمان، وتتعلق هذه المذكورة بتعزيز مكانة اللغة العربية في الدستور الباكستاني، كما تمت المطالبة بجعل اللغة العربية مادة إجبارية من مرحلة الصف الأول الابتدائي إلى مرحلة البكالوريوس.

8. تم الاهتمام بدعم اللغة العربية والتعليم الديني في السياسات التعليمية الوطنية بما فيها مؤتمر التعليم الوطني عام 1947م، ولجنة التعليم الوطنية عام 1959م، وسياسية التعليم الوطنية عام 1978م، وسياسة التعليم الوطنية عام 1979م، وسياسة التعليم الوطنية عام 1992م، وسياسة التعليم الوطنية عام 1998-2010م، وسياسة التعليم الوطنية عام 2017م.

9. تم الاهتمام بسياسة دعم اللغة العربية في قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية المختلفة بما فيها القرار الذي تم إصداره من قبل مشاركي المؤتمر الذي عقدته جمعية حزب الله في مدينة " سلهت " من باكستان الشرقية أي البنجلاديش الحالية في يناير عام 1951م، والقرار الذي أصدرها حزب الرابطة الإسلامية الذي أيد فكرة تعريب البلاد، في اجتماعه المنعقد في عام 21 يناير عام 1951م، ويوصي هذا القرار بإعطاء اللغة العربية مكانة اللغة الرسمية في باكستان.

10. هناك عدة أسباب تقف وراء الاهتمام بوضع السياسة لدعم اللغة العربية في المناهج الدراسية بما فيها تشجيع الدستور الباكستاني على تدريس اللغة العربية، وإصدار القرار الرئاسي بشأن تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في التعليم الثانوي بدءاً من عام 1982م، وضمن تعليم اللغة العربية الفهم الصحيح للقرآن الكريم والسنة النبوية، واهتمام عدة المؤسسات والشركات التجارية باللغة العربية نظراً إلى حاجة مواطنين مسافرين إلى الدول العربية لغرض التجارة، وكتابة اللغات الباكستانية بالأبجدية العربية، وكلماتها ومصطلحاتها مأخوذة من اللغة العربية، وكون تعلم اللغة العربية واجباً دينياً لمواطني باكستان من أجل فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، ومساهمة تعلم اللغة العربية في فهم الثقافة الإسلامية.

11. هناك عدة تحديات وصعوبات تعرقل عملية تنفيذ قرارات وتوصيات وسياسات تجاه دعم اللغة العربية وجعلها مادة إجبارية في المناهج الدراسية بما فيها مشاكل إدارية، والتغيير في السيناريو السياسي في البلاد، وضعف التواصل، وقلة الدعم من قبل أصحاب المصلحة، وعدم التعهد بتنفيذ السياسة من قبل منفذي السياسات، وعدم تواجد مقارنة ملائمة تجاه تحقيق أهداف السياسة، وآلية إدارية ضعيفة على المستوى الجذري، والتعهد السياسي المنخفض، وعدم موارد كافية.

ب. التوصيات والمقترحات:

1. اتخاذ خطوات جادة وفعالة تجاه تنفيذ سياسة دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية على المستويين المؤسسي والحكومي لتمكين مواطني البلاد من قيادة حياتهم وفق تعاليم الإسلام المأخوذة من القرآن الكريم والسنة النبوية.
2. تبني استراتيجيات مختلفة لتفعيل الجهود الرامية إلى إزالة عراقيل تعوق عملية تنفيذ سياسة دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية لكي تتمكن السلطات المعنية من تنفيذ سياسة تطوير اللغة العربية.
3. الاهتمام بجعل اللغة العربية كمادة إجبارية جزءاً لا يتجزأ من الدراسات الإسلامية في كافة المراحل الدراسية لتمكين الطلاب من فهم القرآن الكريم والسنة النبوية.
4. إعلام كافة أصحاب المصلحة مثل معلمين وعمداء وباحثين عن وضع سياسة دعم اللغة العربية وتنفيذها، وبناء عليه يتم سد فجوة التفاهم بين منفذي السياسة وصانعيها.
5. تعزيز التعاون الوثيق بين كافة أصحاب المصلحة بما فيها صانعو السياسة ومنفذوها عبر اتخاذ خطوات تجاه سد فجوة انعدام الثقة بينهم.

4. اتخاذ معايير عملية للتغلب على قيود مالية للتخطيط الفعال، واستخدام الموارد البشرية والمادية لتنفيذ سياسة دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية بشكل ملموس.
5. تدريب الناس المتورطين في عملية وضع السياسة وتنفيذها وتقييمها لتعزيز معرفتهم الفكرية في مهارات الإدارة الجيدة والتعاون الوثيق بينهم.
6. وضع آليات لتوفير الدعم المالي لتنفيذ قرارات لجعل اللغة العربية مادة إجبارية وسياسات دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية.
7. الاهتمام بإعطاء مكانة اللغة العربية خلال وضع السياسات التعليمية الوطنية للبلاد لكي يتم إدراج اللغة العربية كمادة إجبارية في المناهج والمقررات الدراسية.
8. وضع استراتيجية جادة لدعم اللغة العربية عبر إنهاء النقص الحاد في الكوادر التدريسية في مجال تعليم اللغة العربية.
9. الاهتمام باتخاذ مبادرات تجاه إيجاد البيئة الحاضنة للعربية حيث لا تبقى الدراسة باللغة العربية سواء كانت في المدارس الدينية أو الجامعات الحكومية مقصورة على عملية الحفظ والفهم النظري للغة العربية فقط.
10. الاهتمام بمتابعة عملية تنفيذ السياسة، ومحاسبة السلطات والجهات المشرفة على عملية تنفيذ السياسة، والنقص في نظام التدريب لصانعي السياسة ومنفذيها.
11. بذل الجهود المكثفة لتقديم مشاريع قوانين لتدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في كافة المراحل الدراسية إلى البرلمان الباكستاني لغرض تمرير القوانين الداعمة للغة العربية.
12. إطلاق حملة مكثفة لوضع سياسة شاملة لتطوير اللغة العربية ونشرها على المستويين الفردي والحكومي.

13. عقد المؤتمرات والندوات والمحافل الدولية في باكستان لتوعية الشعب الباكستاني بأهمية اللغة العربية إضافة إلى إصدار قرارات تدعم سياسة تنمية اللغة العربية وإدراجها كمادة إجبارية في المناهج الدراسية الباكستانية.
14. الاهتمام بوضع استراتيجية لإنهاء كافة العراقيل التي تعوق عملية تنفيذ سياسات دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية بما فيها النقص في التوجيهات، والاستمرارية، والعلاقة الضعيفة بين المؤسسات والمجتمع، وعدم تواجد القيادة الحكيمة، وعدم التعهد بتنفيذ السياسة لصانعي السياسة ومنفذيها.
15. تقوية أصحاب المصلحة المحليين والتخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الموارد، واستخدامها، والإرادة السياسية، ومراقبة وتقييم النظام التعليمي لعملية التنفيذ الناجح لسياسات دعم اللغة العربية في المناهج الدراسية الباكستانية.

الهوامش والمصادر

1. ابن منظور، لسان العرب، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 429/6
2. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، القاموس المحيط، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 220 /2
3. الزبيدي، تاج العروس، مصر، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، 1306م، 169/4
4. قاموس كامبردج الإلكتروني على الموقع: <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/policy>
5. على عباس مراد، دولة الشريعة: قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م، ص: 57.
6. كالفني لويس جان، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يجياتن، الجزائر، دار القصب للناشر، 2006، ص: 111.
7. الموقع الإلكتروني: <https://platform.almanhal.com/Files/2/85466>
8. احسان حقّي، باكستان ماضيها وحاضرها، ص: 324 (نقلاً عن الدستور الباكستاني).

9. الدستور الباكستاني عام 1973م (بالإنجليزية)، البرلمان الباكستاني، ص: 17
10. القرار الرئاسي الفيدرالي يجعل العربية مادة إجبارية في مدارس باكستان الثانوية، الصادر في 1982م
11. محمود محمد عبد الله، اللغة العربية في باكستان، ص: 146
12. Annual Report 2009-2010 of the Council of Islamic Ideology (Page 239) (file:///C:/Users/MFR/Downloads/2009%20-%202010.pdf) (25/03/2019)
13. Annual Report 2009-2010 of the Council of Islamic Ideology (Page 240) (file:///C:/Users/MFR/Downloads/2009%20-%202010.pdf) (25/03/2019)
14. Compulsory Education of Arabic Act 2015 (http://www.na.gov.pk/uploads/documents/1423973977_253.pdf)(26/03/2019)
15. Compulsory Education of Arabic Act 2015 (http://www.na.gov.pk/uploads/documents/1423973977_253.pdf)(26/03/2019)
16. Compulsory Education of Arabic Act 2015 (http://www.na.gov.pk/uploads/documents/1423973977_253.pdf)(26/03/2019)
17. مقال إكرام جنيدي في جريدة " دون " (نسخة إلكترونية)، الموقع: https://www.dawn.com/news/1314975
18. توصيات اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ الباكستاني التي وافقت عليها 22 نوفمبر عام 1990م بناء على مقترحات لجنتها التعليمية التي تم تأسيسها في عام 1990م.
19. الدستور الباكستاني لعام 1973م، قانون تطبيق الشريعة لعام 1991م، المادة السادسة (ج) http://www.pakistani.org/pakistan/legislation/1991/actXof1991.html
20. جريدة باكستان، لاهور بتاريخ 18 أكتوبر عام 1992، ص 7.
21. مذكرة العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات المقدمة إلى لجنة قانون الشريعة الفيدرالية ديسمبر عام 1990م.
22. المرجع السابق.

Educational Policies of Pakistan – where Pakistan Stands? By .23

AR Sajid

(<http://educationist.com.pk/educational-policies-of-pakistan-where->
) (26/03/2019)/pakistan-stands

24: National Education Policy 2017 (P:23)

file:///C:/Users/MFR/Downloads/National%20Educaiton%20Policy%202017.pdf(26/03/2019)

25 Educational Policies of Pakistan – where Pakistan Stands? By

AR Sajid

(<http://educationist.com.pk/educational-policies-of-pakistan-where->
) (26/03/2019)/pakistan-stands

Educational Policies of Pakistan – where Pakistan Stands? By .26

AR Sajid

(<http://educationist.com.pk/educational-policies-of-pakistan-where->
) (26/03/2019)/pakistan-stands

27: National Education Policy 2017 (P:23)

(file:///C:/Users/MFR/Downloads/National%20Educaiton%20Policy%202017.pdf)(26/03/2019)

28: National Education Policy 2017 (P:24)

file:///C:/Users/MFR/Downloads/National%20Educaiton%20Policy%202017.pdf(26/03/2019)

29: National Education Policy 2017 (P:24)

file:///C:/Users/MFR/Downloads/National%20Educaiton%20Policy%202017.pdf(26/03/2019)

30: National Education Policy 2017 (P:25)

file:///C:/Users/MFR/Downloads/National%20Educaiton%20Policy%202017.pdf(26/03/2019)

31: National Education Policy 2017 (P:25)

file:///C:/Users/MFR/Downloads/National%20Educaiton%20Policy%202017.pdf(26/03/2019)

32. إسرائيل ولفنسون (الدكتور)، تاريخ اللغات السامية، القاهرة، مطبعة الاعتماد، الطبعة الأولى،

1929م، ص 215. انظر: أيضاً: جامعة البنجاب لاهور، تاريخ مسلمانان باكستان و هند (عربي

- أدب) (باللغة الأردنية)، أي (تاريخ آداب المسلمين في باكستان والهند) لاهور، مطبعة المكتبة العلمية، لاهور، الطبعة الأولى، 1972م، المجلد الثاني (الأدب العربي)، ص: 69.
33. إحسان حقي، باكستان ماضيها وحاضرها، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 1973م، ص: 42.
34. عبد الله ملك، اللغة الأردية والبنجابية والسرائيكية (باللغة الأردنية)، مقال تم نشره في جريدة باكستان، لاهور، 21 نوفمبر 1992م، ص: 2.
35. المرجع السابق
36. المرجع السابق
37. إحسان حقي، باكستان ماضيها وحاضرها، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 1973م، ص: 334.

*_*_*